

Distr.: General
8 September 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات
حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين
والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار**

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، يانغي لي، المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٣٤.

* A/72/150

** لم يقدم هذا التقرير في موعده المحدد بانتظار إيفاد البعثة القطرية إلى ميانمار (١٠-٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧).



الرجاء إعادة استعمال الورق

041017 021017 17-15685X (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار

موجز

يقدم هذا التقرير نظرة عامة على تطورات حقوق الإنسان في ميانمار حتى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. وهو يستفيد من التقارير السابقة في تحديد تحديات حقوق الإنسان الرئيسية التي تواجه الحكومة، ويتضمن توصيات بشأن الخطوات اللازمة لمعالجتها.

أولا - مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٣٤، التطورات المستجدة في ميانمار منذ أن قدمت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، يانغي لي، تقريرها السابقين إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (A/71/361)، وإلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٧ (A/HRC/34/67)، فضلا عن التقرير المرحلي الشفوي في حزيران/يونيه ٢٠١٧.
- ٢ - وقامت المقررة الخاصة بزيارتها الرسمية السادسة إلى ميانمار في الفترة من ١٠ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وخلال الزيارة التي امتدت ١٢ يوما، سافرت المقررة الخاصة إلى ولايات راخين وشان وكاين، بالإضافة إلى يانغون وناي ببي تاو. وتناولت مجموعة من مسائل حقوق الإنسان في اجتماعات عقدت مع برلمان الاتحاد ووزراء الدولة وعدد آخر من أصحاب المصلحة، من بينهم برلمانيون وقيادات سياسية ودينية ومجتمعية، وممثلون للمجتمع المدني، وضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، وأعضاء في المجتمع الدولي.
- ٣ - وتتوجه المقررة الخاصة بالشكر إلى حكومة ميانمار لتعاونها المستمر مع ولايتها، وإن كانت تعرب عن بعض التحفظات بشأن طبيعة هذا التعاون في نهاية زيارتها^(١). وقد وجدت بصفة خاصة في طلب الحكومة التعهد بالألا يكون لزيارتها "أي علاقة ببعثة تقصي الحقائق في ميانمار" أمرا مستغربا إلى حد بعيد في ضوء ولايتها المستقلة. وتعرب المقررة الخاصة عن أملها في تحسين إمكانية الوصول إلى الأماكن التي تطلبها في الزيارات المقبلة، وفي تهيئة بيئة أكثر ملاءمة كي تلتقي فيها بمحاورين غير حكوميين.

ثانيا - توطيد الديمقراطية ونشر ثقافة حقوق الإنسان

- ٤ - لاحظت المقررة الخاصة من قبل أن توطيد الديمقراطية وإرساء ثقافة حقوق الإنسان مهمة معقدة تتطلب توفر إرادة سياسية، وشدت على أهمية تعزيز مساءلة الدولة والتصدي لما يبدو من شيوع مناخ الإفلات من العقاب. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنها تشعر بالارتياح لما أبدته القيادة البرلمانية مؤخرا من تشجيع مشاركة البرلمانيين في مجال حقوق الإنسان، وطلبها منهم جميعا حضور حلقة دراسية عن حقوق الإنسان افتتحها رئيس البرلمان بخطاب ربط فيه بين حقوق الإنسان والديمقراطية.
- ٥ - وفي حين تحترم المقررة الخاصة حق برلمانيي مجلس النواب في الإعراب عن عدم رضاهم عن البيان الذي ألقته في ختام زيارتها في تموز/يوليه، فإنها تشعر بخيبة أمل لأنهم لم ينظروا في البيان بكامله، ولا في سياق بياناتها وتقاريرها وتوصياتها السابقة. فالمقررة الخاصة تواجه قيودا محددة مثل تلك المتعلقة بحدود عدد الكلمات التي يمكن من خلالها الإقرار بالتقدم الإيجابي والإشارة إلى ما يستجد من تطورات. وحيثما يُدعى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فإنها ملزمة بحكم الواجب والأخلاق أن تدق ناقوس الخطر.
- ٦ - وقد طلبت المقررة الخاصة مرارا وتكرارا، بناء على طلب مجلس حقوق الإنسان، مشاركة الحكومة في وضع معايير مشتركة وخطة تنفيذية، غير أنها لا تزال لا تصادف سوى نجاح محدود للغاية.

(١) انظر البيان الصادر عن المقررة الخاصة في نهاية البعثة. متاح في الموقع:

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21900&LangID=E>

ألف - كفالة قدر أكبر من الاحترام لسيادة القانون

٧ - تعترف المقررة الخاصة بالأهمية التي توليها الحكومة لاحترام سيادة القانون وتعزيزها، بما في ذلك من خلال تعزيز المؤسسات القانونية والقضائية حتى تتمكن من إقامة العدل دون خوف أو محاباة، وضمان احترام حقوق الضحايا والمتهمين.

٨ - وفي حالة المتوفين كو بي وناي وين، أُبلغت المقررة الخاصة بشواغل بشأن مدى قدرة محاميي أسرتيهما على المشاركة في محاكمة الجناة المزعومين وبشأن بطء سير الإجراءات. وللأسرتين، باعتبارهما الضحية في هذه الحالة، الحق في المعاملة المنصفة التي تكفل لهم الكرامة والاحترام، والحق في النظر في آرائهم وشواغلهم أثناء الإجراءات.

٩ - وفي لقاءات المقررة الخاصة بالمتهمين والمدانين بجنايات أو جرائم في مرافق الاحتجاز أثناء زيارتها، لاحظت بانزعاج أن غالبيتهم لا يفهمون تماما التهم التي يواجهونها أو الأحكام الصادرة بحقهم، ولا يتمتعون بتمثيل قانوني. وأبلغت بأن المتهمين كثيرا ما لا يلتقون بمحاميتهم إلا في اليوم الأول من محاكمتهم. وهي تدرك بأن الأمر لا يقتصر على تمتع المتهم بالحق في الاستعانة بمحام كفاء ومستقل من اختياره فحسب، بل أن هذا الحق ينطبق أيضا على جميع مراحل العملية الجنائية، بما في ذلك مرحلة ما قبل المحاكمة. كما أن للمتهم الحق في إبلاغه بحقه في الاستعانة بمحام وبالضمانات القانونية الواجبة المستحقة له أيضا، بصرف النظر عن مركزه سواء كان مواطنا أو غير ذلك. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق بوجه خاص لتلقيها تقارير تفيد بأنه كثيرا ما يُضرب عرض الحائط بالضمانة المكفولة للمتهمين بعدم تجريم أنفسهم.

١٠ - ولا بد من احترام دور المحامين في تمثيل حقوق موكلتهم. وقد أبلغت المقررة الخاصة بحالات ما لا يقل عن ثلاثة محامين قيل إنه جرى شطبهم من قوائم المحامين، بسبب تطبيقهم لمراسيم دستورية فيما يبدو، وقد أكدت من جديد ضرورة مواصلة إصلاح مجلس نقابة المحامين^(٢). كما أنها تدرك أن إجراءات تطبيق أمر الإحضر أمام المحكمة، الذي يكفله الدستور، هي إجراءات مرهقة بدرجة كبيرة، مما يقوض أداة هامة للحماية من التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز قبل المحاكمة. وتشمل الشواغل الأخرى عدم إمكانية الاطلاع على الأحكام الخطية، وهو ما يعرقل الجهود الرامية إلى الطعن في أحكام الإدانة، فضلا عن ما يبدو من عدم الالتزام بمبدأ مراعاة السوابق القضائية.

باء - الإصلاح الدستوري والتشريعي

١١ - نبهت المقررة الخاصة من قبل إلى الاختلاف بين سيادة القانون والحكم بالقانون، وأشارت إلى ما نُقل عن مستشار الدولة من قوله إنه يجب أن تسود "سيادة القانون العادل" في ميانمار، وأنه إذا لم تكن القوانين عادلة، فينبغي تعديلها. وتوجه المقررة الخاصة الانتباه مرة أخرى إلى القائمة غير الحصرية للقوانين التي حددت أنها مخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان^(٣)، فضلا عن اقتراحها النظر في قانون بشأن سن القوانين لتوضيح العملية التشريعية وتكريس مبدأ التشاور المنهجي. وأشارت إلى

(٢) A/HRC/34/67، الفقرة ١٩.

(٣) انظر A/HRC/31/71، المرفق.

ما بذلته من جهود مضمّنية للوصول إلى درجة من الوضوح بشأن حالة مشاريع قوانين معينة أثناء زيارتها، وهي مسألة لا تكف الجهات الفاعلة المحلية عن التصارع بشأنها.

١٢ - وأشير إلى أن التشاور بشأن مشاريع القوانين يجري بصورة متقطعة، رهنا بعوامل من قبيل الهيئة المسؤولة عن بدء عملية سن القانون وحساسية الموضوع (حيث يُرجح ألا تحظى المسائل الأكثر حساسية إلا بدرجة أقل من التشاور، وأن يتم تمريرها بشكل أسرع). وعلى سبيل المثال، يبدو أنه لم تجر أي مشاورات عامة قبل سن قانون حماية خصوصية وأمن المواطنين في آذار/مارس ٢٠١٧، وهو القانون الذي لا يتفق العديد من أحكامه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن تجديد ولاية اللجنة البرلمانية المعنية بالشؤون القانونية وتقييم الحالات الخاصة ودورها المستمر في اقتراح قوانين جديدة، فضلا عن تعديل أو إلغاء القوانين القائمة، إلى جانب الكيانات المسؤولة بالفعل عن هذه المهام، قد خلق فيما يبدو حالة من الارتباك بين من يسعون إلى التفاعل مع المشرعين لتقديم مدخلات بشأن التشريعات. وعلى وجه الخصوص، يساور المشرعة الخاصة بالقلق من أن اللجنة قد تكون اقترحت تعديلات على السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي، التي اعتمدت بعد مشاورات مستفيضة والتي تتضمن ضمانات هامة. وتلاحظ المعلومات الواردة من الحكومة التي تفيد أن اللجنة استعرضت أكثر من ٣٩٥ من مشاريع القوانين والقوانين.

١٤ - وعلى العكس من ذلك، لا تزال المشرعة الخاصة تشعر بالقلق إزاء عدم وجود جهود ملحوظة لمعالجة القوانين الأربعة لما يسمى حزمة حماية العرق والدين المعتمدة في عام ٢٠١٥. كما أن هناك حاجة إلى تعديل عدة أحكام عُمّي عليها الزمن في قانون العقوبات، بما في ذلك المادة ٣٧٧ التي تجرم السلوك الجنسي المثلي بالتراضي، وتعريف الاغتصاب في المادة ٣٧٥.

١٥ - ولا تزال المشرعة الخاصة ترى أن كثيرا من أحكام دستور عام ٢٠٠٨ تعوق سلامة عمل سيادة القانون في ميانمار، وأن المداولات المتعلقة بالإصلاح الدستوري، ولا سيما داخل البرلمان وبين عموم الجمهور، يجب أن تستمر دون أن تتوقف على تقدم ونجاح العمليات الوطنية الأخرى.

جيم - تأمين الحيز الديمقراطي

١٦ - لا يزال القلق يساور المشرعة الخاصة إزاء سلامة وأمن المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين، فضلا عن الصحفيين وغيرهم ممن يجاهرون برفض الظلم والانتهاكات. وتلاحظ أن شخصا واحدا على الأقل من الأشخاص المطلوبين في قضية قتل كو ني ما زال طليقا، وأنه لا يزال يتعين حل عدد من القضايا الأخرى، ومنها قضيته ناو تشيت بان داينغ وسوي موي تون.

١٧ - وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٧، وبعد عام واحد من تولي الحكومة الحالية لمهامها، أصدرت ١٤ منظمة غير حكومية بطاقة تقييم للأداء بشأن حرية التعبير في ميانمار باستخدام ستة مؤشرات، وحصلت فيها الحكومة على تقدير ٨ نقاط من أصل ٦٠ نقطة. ومع ذلك، فقد تحسن ترتيب ميانمار بمقدار ١٢ درجة في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام ٢٠١٧، حيث احتلت المركز ١٣١ من بين ١٨٠ بلدا^(٤).

(٤) انظر: <https://rsf.org/en/ranking>.

١٨ - وتشجع المقررة الخاصة على اتباع نهج يتسم بالشفافية ويقوم على المشاركة في صياغة قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي يجري إعداده حالياً، بما يضمن توافقه تماماً مع المعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ العالمية بشأن الأمن الوطني والحق في المعلومات (مبادئ تشواني) والمبادئ الأساسية التي أيدتها المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير^(٥).

١٩ - وترى المقررة الخاصة أن حماية السمعة في تشريعات ميانمار الداخلية تتجاوز فيما يبدو ما هو مسموح به بموجب القانون الدولي، مما يؤدي من الناحية الفعلية إلى تجريم التعبير المشروع^(٦). وخلافاً للمعايير الدولية التي تدعو إلى أن تكون إجراءات المسؤولية المدنية هي الشكل الوحيد للاتصاف في الشكاوى المتعلقة بالإضرار بالسمعة، فإن ميانمار تجرم التشهير^(٧). وتسمح المادة ٥٠٠ من قانون العقوبات بفرض غرامة و/أو الحكم بالسجن لمدة تصل إلى سنتين، وكذلك الحال أيضاً في المادة ٦٦ (د) من قانون الاتصالات لعام ٢٠١٣ بعد تعديله.

٢٠ - وتلاحظ المقررة الخاصة أن التعديلات التي أدخلها البرلمان على قانون الاتصالات مؤخراً قد خفضت الحد الأقصى لأحكام السجن فقط فيما يتعلق بالمادة ٦٦ (د) من ٣ سنوات إلى سنتين - بحيث يسمح الحكم بالإفراج بكفالة. واحتفظت التعديلات بحالة الجرائم الواضحة، مما يسمح لضابط الشرطة بإلقاء القبض على الشخص دون أمر قضائي، بينما أخفقت التعديلات في معالجة مخاطر أخرى على الحق في حرية التعبير والرأي في أجزاء أخرى من القانون، بما في ذلك الحظر أو الفرز التعسفي للمحتوى وتعطيل الوصول إلى شبكة الإنترنت بصورة تعسفية. وقد تم رفع ما يقدر بـ ٨٤ قضية بموجب المادة ٦٦ (د) في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ ومنتصف آب/أغسطس ٢٠١٧، بما في ذلك قضايا ضد ١٨ صحفياً.

٢١ - وتشمل الحالات الأخيرة لاستخدام المادة ٦٦ (د) ثلاثة صحفيين من ماغواي متهمين بنشر "معلومات غير صحيحة" عبر وسائط التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بمشروع طريق حكومي، وحالة محرر صحيفة فويس Voice لنشره مقالاً ساخراً يسخر فيه من فيلم دعائي من إنتاج الجيش. وفي الحالة الأخيرة، ورغم نشر صحيفة فويس ملحوظة أعربت فيها عن أسفها إزاء شواغل الجيش، فقد جرى اعتقال كل من المحرر كياو مين سوي، وكاتب العمود، كياو زوا نينغ (الذي يكتب باسم برينيث كو كو ماونغ)، الذي كتب المقال، وتوجيه اتهامات إليهما في أوائل حزيران/يونيه. وأفرج عن الكاتب في وقت لاحق، حيث أنه لم ينشر المقال على الإنترنت، وفي نهاية المطاف تم الإفراج عن المحرر بكفالة في أوائل آب/أغسطس. وفي مطلع آذار/مارس، جرى توجيه الاتهام لصحفي بارز، يُدعى سوي وين، لنشره مقالاً اقتبس فيه كلمات رئيس دير ينتقد راهباً قومياً متطرفاً، يُدعى ويراوثو، ثم جرى اعتقاله في أواخر تموز/يوليه بسبب ما تردد عن محاولته الفرار من البلد عندما حاول السفر إلى تايلند لأسباب تتعلق بالعمل. وبعد ذلك تم الإفراج عنه بكفالة.

(٥) انظر: A/68/362، الفقرة ٧٦.

(٦) انظر: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام ٣٤ (٢٠١١) بشأن حرية الرأي والتعبير، الذي يرى أن التشهير الجنائي لا يتفق مع القيود المسموح بها فيما يتعلق بالمادة ١٩ (حرية التعبير) (الفقرة ٤٧).

(٧) انظر: A/71/373، الفقرة ٣٤.

٢٢ - وفي قضية أخرى، وجهت مؤخرا إلى ناشط محلي في مجال حقوق الإنسان اتهامات بموجب المادة ٦٦ (د) لعرضه عن طريق البث الشبكي تسجيلات مسرحية ساخرة عن الجيش. وكان قد جرى اعتقال تسعة من طلاب المدارس الثانوية والجامعات شاركوا في هذه المسرحية في وقت سابق من العام الذي عُرضت فيه المسرحية؛ وفي حين أُطلق سراح سبعة منهم فيما بعد، لا يزال اثنان يواجهان المحاكمة بموجب المادة ٥٠٥ من قانون العقوبات. ورغم إلغاء شرط الحصول على إذن مسبق قبل تنظيم مظاهرة عامة في التعديلات الأخيرة على قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية لعام ٢٠١١، تفيد الأنباء أن الاعتقالات ما زالت تحدث بشكل متكرر في ظل هذا القانون.

٢٣ - وقد نبهت المقررة الخاصة مرارا إلى أن قانون الجمعيات غير المشروعة لعام ١٩٠٨ لا يتفق مع المعايير الدولية، وأشارت إلى المناقشة الجارية بشأنه في مجلسي البرلمان. وهي تعرب بوجه خاص عن قلقها إزاء استخدام المادة ١٧ (١) من القانون مؤخرا ضد ثلاثة صحفيين اعتقلوا في شمال شان لتغطيتهم احتفالا لحرق المخدرات نظمه جيش تانغ للتحرير الوطني للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وتعرب عن أسفها لأن السلطات لم تسمح لها أثناء زيارتها بالوصول إلى سجن هسيباو، حيث يُحتجز الصحفيون الثلاثة. كما تكرر الإعراب عن قلقها إزاء قضية دومداو ناونغ لات ولانغياو غام سنغ، اللذين زارتهما في سجن لاشيو، واللذين يواجهان اتهامات بموجب هذه المادة من القانون، فضلا عن اتهامات بالتشهير بموجب المادة ٥٠٥ من قانون العقوبات بعد أن تحدثا إلى وسائل الإعلام عن قصف كنيستهم.

٢٤ - وترحب المقررة الخاصة بالإفراج عن ثلاثة سجناء مدانين بموجب المادة ٦٦ (د) من قانون الاتصالات من بين ١ ٨٨٣ سجيناً تم العفو عنهم في نيسان/أبريل بمناسبة السنة الجديدة، وعدد من السجناء الآخرين، من بينهم زاو زاو لات وبوينت فيو لات، من بين ٢٥٩ سجيناً أُفِرَج عنهم في أيار/مايو احتفالا بمؤتمر السلام للاتحاد. وتدعو إلى الإفراج عن السجناء السياسيين المتبقين - اللذين يُقدر عددهم بما لا يقل عن ٥٠ سجيناً في انتظار المحاكمة في إطار الحبس الاحتياطي، من بينهم حين ميو هوتون، الذي يظل محتجزا منذ أكثر من عام بينما تستمر محاكمته، و ٣٩ شخصا أُدينوا بالفعل. وتلاحظ كذلك وجود ما يقدر بـ ١٣٦ شخصا يواجهون اتهامات لممارستهم لحقوقهم وينتظرون المحاكمة خارج السجن.

٢٥ - وترحب المقررة الخاصة أيضا بحذف أسماء ٢٧٥ مواطنا و ٣٨٥ أجنبيا مما يسمى "القائمة السوداء"، وإن كانت تدرك أنها لا تزال تضم ١٧٨ مواطنا و ٣ ٨٩٣ أجنبيا. وبينما تشير إلى تلقيها معلومات تفيد أنه بمقدور الأشخاص المدرجين في القائمة السوداء أن يطلبوا استبعادهم من القائمة، فإنها تشعر بالقلق إزاء استمرار انعدام الشفافية في إدارة هذه القائمة.

ثالثا - كفالة التنمية المستدامة للجميع

ألف - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٢٦ - تعرب المقررة الخاصة عن قلقها إزاء الفيضانات الموسمية التي أدت إلى وفاة ثلاثة أشخاص على الأقل، وأدت إلى الإجماع المؤقت لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. كما تكرر الإعراب عن قلقها إزاء الأثر الذي خلفه إعصار مورا الذي حدث في أيار/مايو، وأحدث دمارا، ولا سيما في ولايتي راخين

وتشين ومنطقة أياروادي. وهي تشجع جميع أصحاب المصلحة على العمل جنباً إلى جنب، تحت قيادة الحكومة، لضمان حصول جميع الأفراد على ما يكفي من المساعدة وتعزيز الجهود المبذولة للتخفيف من آثار الفيضانات والاستجابة للكوارث.

٢٧ - وترحب المقررة الخاصة بإطلاق الخطة الصحية الوطنية (٢٠١٧-٢٠٢١) وتركيزها على التغطية الصحية الشاملة. وتلاحظ أيضاً وضع أول استراتيجية لتوفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع وخطتها الاستثمارية (٢٠١٦-٢٠٣٠). وتشجع الجهود الرامية إلى تفعيل الخطتين وتعزيز نظم الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد، مع بذل جهود خاصة لتحسين توفير العاملين في مجال الرعاية الصحية في المناطق التي تعاني من نقص العاملين.

٢٨ - ويشكل سوء التغذية مشكلة تواجه عدة مناطق، حيث تظهر علامات التقرم على ما يقرب من ثلث الأطفال دون سن الخامسة في ميانمار وعلامات الهزال على ٧ في المائة منهم^(٨). ومعدلات التقرم هي الأعلى في ولاية راخين، مع ارتفاع معدلاته في ولايات تشين وكايا ووشان، وفي منطقة أياروادي. وتشجع المقررة الخاصة الجهود الرامية إلى معالجة سوء التغذية في جميع المناطق، وتلاحظ توصية اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين بوضع برنامج شامل على نطاق الولاية لمكافحة سوء التغذية، فضلاً عن رفع القيود المفروضة على حرية التنقل، التي تحد مع غيرها من العوامل من فرص كسب العيش للمجتمعات المحلية المسلمة.

باء - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والحقوق المتعلقة بالأراضي

٢٩ - التنمية جزء لا يتجزأ من ازدهار ميانمار مستقبلاً، ولكن من المهم أن تسير التنمية بطريقة مستدامة تحترم حقوق المجتمعات المحلية. وقد التقت المقررة الخاصة أثناء زيارتها بممثلي المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة من المناطق الاقتصادية الخاصة الثلاث في يانغون وداوي وكياوكفيو التي زارتها. وبالنسبة للمناطق الثلاث جميعها، أفادت المجتمعات المحلية بأن المراحل الأولية أو الأعمال التحضيرية كان لها أثر سلبي إلى حد بعيد على حياتها، حيث لا يزال العديد من المتضررين يعانون من عواقب سلبية. كما أثارت منظمات المجتمع المدني شواغل تتعلق بكون تنفيذ المشاريع لم يتم وفقاً للقانون.

٣٠ - وفيما يتعلق بجميع المشاريع المقبلة، سيكون من المهم ضمان مضي البرامج قدماً بالترتيب الصحيح ووفقاً لأعلى المعايير، مع إجراء تقييمات للأثر البيئي قبل إصدار التصاريح للمطورين وقبل بدء حيازة الأراضي والشروع في أعمال التشييد، على النحو الذي يقتضيه القانون الوطني. وبعد ذلك فقط ينبغي أن تُوضع خطط إعادة التوطين وتُستكمل قبل مصادرة أي أراضٍ أو نقل للمجتمعات المحلية، على النحو الذي تستلزمه إجراءات تقييم الأثر البيئي. ووفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بإعادة التوطين، التي أدمجت في الإطار القانوني الذي وضعته ميانمار للمناطق الاقتصادية الخاصة، ينبغي أن تُنفذ جميع هذه المراحل بطريقة شفافة، وبحيث تتلقى المجتمعات المحلية معلومات مستمرة، ويجري التشاور معها حقاً، وإتاحة الفرصة لها لاقتراح خيارات بديلة. وأبلغت عدة مجتمعات محلية المقررة الخاصة بأنهم

(٨) وزارة الصحة والرياضة في ميانمار وبرنامج الاستقصاء الديمغرافي والصحي، "الاستقصاء الديمغرافي والصحي في ميانمار، ٢٠١٥-٢٠١٦: تقرير المؤشرات الرئيسية" (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦). متاح في الموقع: http://themimu.info/sites/themimu.info/files/documents/Survey_Demographic_Health_Survey_2015

يتفهمون حاجة البلد إلى التنمية، وإن كانوا يشعرون أنهم سيدفعون الثمن دون أن تعود على مجتمعاتهم المحلية أي فوائد. ويمكن أن تساعد الجهود الرامية إلى ضمان حصول المجتمعات المحلية على فوائد ملموسة على تغيير هذا الشعور. وينبغي أيضا اتخاذ خطوات لضمان الوصول إلى سبل الانتصاف من خلال الآليات المناسبة لمن تضرروا من جراء المناطق الاقتصادية الخاصة. وتدرك المقررة الخاصة أن العديد من الهيئات قد تعاني من محدودية قدراتها، غير أنها تشجعها على التماس المساعدة الدولية لضمان تخطيط المشاريع واستعراضها وتطويرها وفقا للقانون. وقد يؤدي هذا النهج إلى إبطاء وتيرة المشاريع في الأجل القصير، ولكنه سيجني ثماره في المستقبل من خلال المساعدة على تجنب بعض المشاكل التي نشأت في الماضي والمساعدة على ضمان استدامة المشاريع وأفادة شعب ميانمار.

٣١ - وفي حين أن للمناطق الاقتصادية الخاصة إطار قانوني محدد ينظم الاستثمار، فإن القوانين الوطنية المتعلقة بالبيئة والعمل تظل سارية بالكامل، وكثير من القضايا الناشئة في المناطق الاقتصادية الخاصة مماثل لما يحدث في مشاريع التنمية الأخرى. فعلى سبيل المثال، التقت المقررة الخاصة بأفراد يساورهم القلق ازاء مصنع فحم مقترح في ولاية كاين، حيث لا يتوفر حاليا للمجتمعات المحلية سوى القليل من المعلومات بشأن آثاره المحتملة. كما كان أفراد مجتمع مادي المحلي في ولاية راخين يشعرون أنهم لا يحصلون إلا على القليل من الفوائد من الميناء وخط الأنابيب اللذين أقيما على الجزيرة، بل ويواجهون صعوبات شديدة بدلا من ذلك، حيث تُحظر القوارب، بما في ذلك قوارب الصيد والنقل، لعدة أيام عندما ترسو ناقلات النفط في الميناء.

٣٢ - وتُعد مصادرة الأراضي من الشواغل الرئيسية للمجتمعات المحلية المتضررة من المناطق الاقتصادية الخاصة، وأيضا للآلاف من المجتمعات المحلية الأخرى في جميع أنحاء البلد. وأبلغ أحد الأفراد في كيوأكميو المقررة الخاصة أنه قبل أن يفقد أرضه، كان بمقدوره أن يطعم أسرته ويبيع الفائض للحصول على دخل، ولكنه يضطر بعد مصادرة الأرض إلى القيام بأعمال متقطعة، ويجاهد من أجل تغطية نفقاته. وتلقت المقررة الخاصة شهادات مماثلة من ولايتي شان وكاين خلال هذه الزيارة، وهي تدرك وجود حالات مماثلة في جميع أنحاء البلد. وهي تلاحظ الجهود التي تبذلها لجنة الاستعراض المركزية المعنية بالأراضي الزراعية المصادرة والأراضي الأخرى والهيئات الأخرى المنشأة على المستوى المحلي لمعالجة هذه المسألة، وعودة ٨١٠,٥ ١٤ هكتارا من الأراضي حتى الآن. غير أنه مع وجود أكثر من ٩٠٠٠ قضية معلقة، فإن التصدي لجميع الحالات بالكامل لا يزال يشكل تحديا كبيرا. وقد أعربت المجتمعات المحلية عن شعورها بالإحباط، بعد أن حاولت أن تلتمس الانتصاف عدة مرات دون أن تتلقى أي رد، مما دفع البعض إلى تقديم مطالبات متعددة، مما يزيد من تعقيد العملية. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في إبقاء أصحاب المطالبات على علم بحالة الشكاوى ومدى ما أُحرز من تقدم بشأنها.

٣٣ - وللمضي قدما، فإن إصلاح الإطار القانوني الذي ينظم مصادرة الأراضي يُعد أمرا حيويا لضمان امتثال أعمال المصادرة للمعايير الدولية والحيلولة دون حدوث حالات جديدة مستقبلا. وينبغي أن يشمل ذلك بذل جهود لصياغة قانون شامل للأراضي يتفق تماما مع المعايير الدولية. وكما ذكر آنفا، أبلغت المقررة الخاصة بالتنقيحات المحتملة للسياسة الوطنية لاستخدام الأراضي، وهي تأمل أن تؤدي أي تغييرات إلى تعزيز تدابير الحماية الجديدة المستحدثة، وليس إضعافها. كما أن مصادرة الأراضي وعمليات الإخلاء القسري تمثل ظاهرة تؤثر على المناطق الحضرية في ميانمار، ومن المهم أيضا أن تكون عمليات الإخلاء هذه، بما في ذلك ما يشمل سكان المستوطنات العشوائية، متوافقة تماما مع المعايير الدولية.

٣٤ - وقد رحبت المقررة الخاصة من قبل بالتعليق المؤقت لإصدار وتجديد تراخيص التعدين إلى أن يتم إصلاح الإطار القانوني. وهي تلاحظ أنه للاستفادة من هذا القرار استفادة كاملة، فإن التعديلات التي يتعين إدخالها على التشريع، بما في ذلك التعديلات التي أدخلت على قانون الأحجار الكريمة التي ينظر فيها البرلمان، يجب أن تتضمن ضمانات واسعة النطاق لحماية البيئة، ومنع الفساد، وضمان الشفافية، وحماية حقوق المجتمعات المحلية والقائمين بالتعدين. وهي تعتقد أن الصدمات التي شهدتها مناطق التعدين تشير إلى وجود صلة بين النزاع والموارد الطبيعية، وتشجع على اتخاذ خطوات عملية للتصدي لذلك، بما في ذلك إجراء مناقشات بشأن سبل تقاسم المنافع من الصناعات الاستخراجية بصورة أكثر إنصافاً كأساس للسلام الدائم.

٣٥ - وستتسم أهداف التنمية المستدامة بأهمية خاصة لميانمار فيما تبذله من جهود إنمائية خلال السنوات القادمة. وتشدد المقررة الخاصة على أن مبادئ ومعايير حقوق الإنسان تنعكس بقوة في هذه الأهداف، وأن معالجة قضايا حقوق الإنسان تحتل موقعا أساسيا في تحقيق العديد من الأهداف. وهي تشجع على بذل جهود مبكرة لمعالجة هذه القضايا، التي أثير الكثير منها في هذا التقرير وغيره من التقارير. وتلاحظ أن الأهداف تدعو إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأنه على الرغم من أن ذلك يتيح فرصا هامة لإحراز تقدم، فإن من الضروري كفالة توفر ما يكفي من الضمانات لتفادي ومعالجة الآثار السلبية على حقوق الإنسان.

رابعا - نحو المصالحة الوطنية والسلام

ألف - انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاع وعملية السلام

٣٦ - يساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء التصعيد المستمر للنزاع في ولايتي كاشين وشان، وإزاء ادعاءات وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتقلص إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. وكانت المقررة الخاصة تأمل في زيارة عدة مناطق متضررة للالتقاء بالمجتمعات المحلية، ولكن طلباتها السفر إلى كوتكاي وموس ونامجھان، أو إلى بلدات نامتو بدلا من ذلك، قوبلت جميعها بالرفض. وفي ولاية شان، لم يكن بمقدورها أيضا زيارة أي مواقع اقترحتها خارج لاشيو.

٣٧ - وأبلغت المجموعات التي تعمل مع المجتمعات المحلية المتضررة المقررة الخاصة بأن التقارير المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان آخذة في الازدياد. ويشمل ذلك تقارير عن أعمال قتل وتعذيب، بل واستخدام الدروع البشرية من قبل التاماداو (القوات المسلحة الوطنية)^(٩)، مقترنة في بعض الحالات، كما تفيد التقارير، بتهديدات بمزيد من العنف إذا ما جرى الإبلاغ عن الحوادث. وفي ولاية شان، تم تسجيل ٥٩ حادثة حماية أضرت بـ ٢٣ ٦٠٠ شخص، وفي ولاية كاشين، سجلت ٥٦ حادثة في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ أضرت بـ ١٣ ٦٠٠ شخص. كما أبلغ عن وقوع حوادث في ولاية كاين. ومن المرجح أن تكون هناك حالات كثيرة أخرى لم يتم الإبلاغ عنها مطلقا بسبب مناخ الخوف وما يُدعى من تهديدات بالانتقام من الإبلاغ عن الانتهاكات. وفي العديد من الحالات، أبلغ الضحايا عن شعورهم بالاستهداف بسبب أصلهم الإثني - على سبيل المثال، أفاد أحد الأفراد بأن الجنود كانوا يقولون إن جميع سكان كاشين أعضاء في جيش استقلال كاشين أو من انصاره. كما أفيد بأن

(٩) انظر: منظمة العفو الدولية، "كل المدنيين يعانون: النزاع والتشريد والانتهاكات في شمال ميانمار" (٢٠١٧).

الجماعات المسلحة العرقية ارتكبت انتهاكات، بما في ذلك استخدام الدروع البشرية والتجنيد القسري والاختطاف، بما في ذلك لمدينين من إثنيات أخرى.

٣٨ - وفي حادثين، إحداهما تتعلق بفيديو يصور أفرادا من التاماداو ومجموعة من الميليشيات تعذب قرويين ظهر على الإنترنت مؤخرا، ولكن أفيد أنه من ولاية شان في عام ٢٠١٥، وتتعلق الأخرى بما تردد عن إلقاء القبض على ثلاثة أفراد ثم العثور عليهم قتلى فيما بعد في أيار/مايو في ولاية كاشين. وقال كل من مكتب مستشار الدولة ومكتب القائد العام، على التوالي، أنهم سيحققون في الأمر. وفي معظم الحوادث الأخرى المبلغ عنها، بما فيها قضية احتجز فيها التاماداو ١٨ شخصا، وعُثر في وقت لاحق على رفات محروقة في المنطقة، وأخرى احتجز فيها ما يقدر بـ ٢٥٠ شخصا في دير مع تعرضهم لسوء المعاملة، لا يبدو أنه قد اتخذت خطوات للتحقيق في الأمر. وتشدد المقررة الخاصة على ضرورة إجراء تحقيق منتظم في جميع هذه الادعاءات بطريقة سريعة وشاملة ومستقلة ونزيهة، مع محاسبة الجناة. وينبغي اتخاذ خطوات لإتاحة سبل آمنة وأمونة الضحايا للإبلاغ عن الادعاءات.

٣٩ - ويبدو أيضا أن هناك حالات متزايدة لقتل أو إصابة المدينين بقذائف الهاون أو المدفعية، بما في ذلك حادث وقع في تموز/يوليه وقتل فيه طفل يبلغ سنتين من العمر. ويثير انتظام الحوادث مخاوف من أن أطراف النزاع، بما في ذلك التاماداو، إما لا يميزون بين الأهداف العسكرية والمدنية، أو لا يتخذون بصورة منتظمة احتياطات لحماية السكان المدينين.

٤٠ - ويساور المقررة الخاصة القلق بوجه خاص إزاء الحالة في مناطق التعدين في تانايا. ففي ٣ حزيران/يونيه، أسقطت التاماداو منشورات تدعو المدينين في المنطقة المحددة إلى إخلائها، حيث كان يفترض أنهم يقومون بتطهير المنطقة بسبب التدهور البيئي الناجم عن التعدين غير المأذون به، مع إنذار من سيقون بأنهم "سيعتبرون متعاونين مع... جماعات المتمردين". وفي أعقاب ذلك، تم إغلاق أربعة من أصل خمسة طرق للخروج من مناطق التعدين، وأفادت تقارير أن بعض المدينين لم يُسمح لهم بالسفر إلا إلى منطقة ما زالت متأثرة بأعمال القتال. وتتساءل المقررة الخاصة عن مدى ضرورة إجلاء مثل هذه المنطقة الكبيرة، وتشدد على ضرورة توفير طرق المرور الآمن للمدينين في الحالات التي تكون فيها عمليات الإجلاء ضرورية.

٤١ - ولا يُعرف العدد الإجمالي للأشخاص المشردين في بلدة تانايا. فقد غادر العديد من العمال المهاجرين المنطقة، وظل قرابة ١١٠٠ مشرد يقيمون في مواقع الكنائس في بلدة تانايا. وقد تشرد مؤخرا أكثر من ١٢٠٠٠ شخص بسبب النزاع في ولايتي كاشين وشان في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٧، وعاد منهم بعد ذلك أكثر من ٣٠٠٠ شخص إلى ديارهم. كما تشرد عدد كبير، وإن لم يكن معروفا، من الأشخاص من منطقة كوكانغ المتمتعة بالإدارة الذاتية في آذار/مارس، وعاد معظمهم فيما بعد. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقرب من ٩٨٠٠٠ مشرد منذ فترة طويلة يقيمون في المخيمات منذ عام ٢٠١١.

٤٢ - ويساور المقررة الخاصة قلق شديد لأنه خلافا للسنوات السابقة عندما كان بمقدور الأمم المتحدة وشركائها الوصول إلى المدينين الضعفاء على جانبي خط النزاع، لم يُمنح أي إذن لتقديم المساعدة الإنسانية لأكثر من عام في المناطق غير الخاضعة للحكومة. كما تقلص فرص الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في ولايتي كاشين وشان، حيث يعجز العديد من الموظفين الدوليين عن

الوصول إلى ما وراء لاشيو وميتكينا، بينما يواجه الشركاء المحليون صعوبات إضافية. كما يقتصر الوصول على منطقة كوكانغ المتمتعة بالإدارة الذاتية وولاية وا، دون أن يتوفر سوى القليل من المعلومات عن الحالة في هاتين المنطقتين.

٤٣ - وهناك ما يقدر بـ ١٢٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا واللاجئين منذ وقت بعيد في المنطقة الحدودية بين تايلند وميانمار، ولا يزال هناك ٦٠٠ ٥ شخص آخرين مشردين بعد صدامات في ولاية كاين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وأبلغت المقررة الخاصة أثناء زيارتها لولاية كاين أن كثيرا ممن يعيشون في مخيمات في المنطقة الحدودية يخشون العودة، في الوقت الذي يواجهون فيه أيضا تخفيضات في المساعدات يُقال إنها ترتبط بمحدودية التمويل وازدياد هشاشة الحالة في المخيمات. وهي تشدد على أهمية التمويل المستمر والمنتظم لبرامج الدعم إلى أن يشعر عدد أكبر من اللاجئين والمشردين داخليا أنهم على استعداد للعودة بصورة طوعية. وهي تلاحظ تيسير عودة ٧١ فردا وعودة آخرين بصورة عفوية، وتشجع الجهود المبذولة لمعالجة العوامل التي تحول دون العودة، بما في ذلك استمرار وجود الجيش في مناطق المنشأ، والشواغل المتعلقة بأراضي الإسكان وحقوق الملكية، وصعوبة الوصول إلى الوثائق المدنية ووثائق الهوية.

٤٤ - وتشكل الألغام الأرضية ومخلفات الحرب غير المنفجرة عاملا رئيسيا آخر يحول دون العودة، ويظل يشكل تهديدا خطيرا للمدنيين في العديد من المناطق. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، أبلغ عن وقوع ١٣ قتيلا و ٦٢ جريحا على الأقل في ولايتي شان وكاشين وحدهما. وتدعو المقررة الخاصة جميع الأطراف إلى التوقف فورا عن زرع ألغام جديدة. وهي ترحب بإعلان الحكومة في نيسان/أبريل أنها ستخصص ٦ ملايين دولار لإزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وترحب كذلك بالمعلومات الأخرى عن الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة الوعي بالألغام.

٤٥ - وفي هذا السياق، عُقد مؤتمر بانغلونغ الثاني للقرن الحادي والعشرين (مؤتمر السلام للاتحاد) في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ أيار/مايو، وشاركت فيه ثمان من المجموعات الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني كمشركين كاملين، بينما شاركت سبع مجموعات من اللجنة الاتحادية للتفاوض السياسي والتشاور التي شكلت حديثا في جزء من المؤتمر كضيوف خاصين، في حين اختارت عدة مجموعات أخرى عدم المشاركة. ووافق المؤتمر على ٣٧ نقطة كجزء من اتفاق بيداونغسو، الذي تقرر المقررة الخاصة بأنه يتضمن عدة التزامات هامة تتصل بحقوق الإنسان. وهي تشجع على وضع المزيد من الخطط التفصيلية بشأن هذه المسائل في المؤتمرات المقبلة، فضلا عن بذل جهود ترمي إلى إدراج قضايا أخرى تتعلق بحقوق الإنسان.

٤٦ - وسيكون اتباع نهج شامل للجميع أمرا حيويا لتعزيز السلام المستدام. ولا تتوفر أرقام رسمية بشأن عدد الممثلات الإناث؛ إلا أن التحالف من أجل إدماج المنظور الجنساني في عملية السلام يقدر أن ١٩ في المائة من المندوبات من النساء (أي بزيادة تُقدَّر بـ ٥ في المائة عن المؤتمر الأخير). وينبغي بذل جهود لمعالجة عدة أمور، من بينها الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في عملية السلام، وإدماج المنظور الجنساني في جميع مقترحات السياسات العامة في كافة القطاعات. وتكرر المقررة الخاصة أيضا التأكيد على أهمية إشراك المجتمع المدني بشكل كامل في عملية السلام، بما في ذلك في مؤتمرات بانغلونغ.

باء - حماية حقوق النساء والأطفال

٤٧ - هناك وعي قوي في ميانمار بأن التعليم سيكون حاسماً بالنسبة لنجاح الجيل القادم، وقد أثارت جميع المجتمعات المحلية التي زارتها المقررة الخاصة هذه المسألة باعتبارها مسألة رئيسية. ولذلك، فإنها ترحب بإطلاق الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ في شباط/فبراير ٢٠١٧، فضلاً عن الجهود الرامية إلى تحسين توفر التعليم وإمكانية الوصول إليه وقبوله وقابليته للتكيف في جميع أنحاء البلد. ومع وجود ما يقدر بـ ٧ ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٦ سنة خارج صفوف الدراسة، فإنها تشجع على بذل المزيد من الجهود لتحسين فرص الوصول إلى المدارس ومعدلات الحضور في جميع المناطق. ويشمل ذلك ولاية راخين حيث لا يزال الوصول على التعليم الجيد يشكل تحدياً لكل المجتمعات المحلية، وتشجع على اتخاذ إجراءات سريعة لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين بشأن هذا الموضوع.

٤٨ - وتدرك المقررة الخاصة أن فرص حصول الأطفال العائدين على التعليم هي فرص متفرقة حالياً، وهي تشجع على اتخاذ خطوات لضمان تمكين جميع العائدين من الحصول على التعليم بصورة منهجية، بما في ذلك من خلال تبني سياسة رسمية على الصعيد الوطني. وتشجع أيضاً على الأعمال التدريجية للتعليم المتعدد اللغات، وإتاحة الفرصة لأطفال الأقليات الإثنية للتعلم بلغتهم الأم ودراسة آدابهم وثقافتهم. كما يلزم بذل المزيد من الجهود لضمان تمكين الأطفال ذوي الإعاقة من الحصول على التعليم - وحالياً لا يلتحق بصفوف الدراسة طفلان من بين كل ثلاثة أطفال من ذوي الإعاقة.

٤٩ - وترحب المقررة الخاصة بالجهود المبذولة لتحسين معدلات تسجيل المواليد، بما في ذلك المعلومات التي تفيده صدور ٤٠٠ ٢١ شهادة ميلاد في ولاية راخين، فضلاً عن المرونة في شروط التسجيل، بما في ذلك السماح بتسجيل الأطفال دون اشتراط توفر اسم الأب. وهي تشجع توسيع نطاق هذه المرونة لتشمل جميع مناطق البلد. كما ترحب بتأييد وزارة التخطيط والمالية في الآونة الأخيرة للدليل تسجيل بيانات الأحوال المدنية. ومع عدم تسجيل أكثر من ٢٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة، فإنها تشجع على اتخاذ إجراءات سريعة لإنشاء نظام تسجيل روتيني وفقاً للدليل الجديد.

٥٠ - وترحب المقررة الخاصة بإفراج القوات المسلحة عن ٦٧ طفلاً في حزيران/يونيه ٢٠١٧. بيد أنها تلاحظ أنه لم يتم بعد وضع خطة العمل المتعلقة بالقضاء على السخرة في صيغتها النهائية. وهي تشجع على بذل المزيد من الجهود لتعزيز الضمانات ضد تجنيد الأطفال، بما في ذلك تبني مبدأ تفسير الشك لصالح الشباب في الحالات التي لا تكون الوثائق حاسمة فيها، والنظر في حظر جميع أعمال التجنيد من خلال الوسطاء. وهي تشعر بالقلق لتزايد تجنيد القصر بين الجماعات المسلحة والمليشيات الإثنية فيما يبدو. وتدعو المقررة الخاصة جميع الأطراف إلى الالتزام علناً بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتدعو الحكومة إلى السماح بالوصول إلى جميع الجماعات المسلحة لوضع خطط عمل لإنهاء أعمال التجنيد. كما يساورها القلق إزاء حالات احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم بالجماعات المسلحة، بما في ذلك حالة أفيد فيها أنه جرى اتهام أحد الأطفال بالتجسس. وهي تشدد على أنه ينبغي على الدوام معاملة ارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة على أنه ارتباط غير طوعي، وتدعو إلى الإفراج فوراً عن أي أطفال يحتجزون بمثل هذه التهم.

٥١ - ولا يزال عمل الأطفال منتشرًا على نطاق واسع في ميانمار، وترحب المقررة الخاصة بالمعلومات التي تفيد أن الحكومة تعمل في شراكة مع منظمة العمل الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لوضع خطة عمل وطنية بشأن عمل الأطفال. وسيكون من المهم، خلال هذه العملية، وضع اللمسات الأخيرة على قائمة بأشكال العمل الخطرة، التي ينبغي أن تشمل الأعمال المنزلية كما توضح حوادث بارزة في الآونة الأخيرة. وهي تكرر دعوتها إلى رفع سن التعليم الإلزامي تدريجياً ليتناسب مع الحد الأدنى لسن العمل.

٥٢ - ومن الأهمية بمكان أن يجري تحديث الإطار التشريعي الذي يوفر الحماية للأطفال في ميانمار، ويتسم مشروع قانون حقوق الطفل بالأهمية في هذا الصدد. وتشجع المقررة الخاصة البرلمان على ضمان الإبقاء على العناصر الإيجابية في مشروع القانون، وتحديد الثغرات المتبقية ومعالجتها بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بتشغيل الأطفال في المجالات غير الخاضعة للتنظيم، وتشديد الأحكام المتعلقة بالمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

٥٣ - ولا يزال يتعين اتخاذ خطوات عاجلة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف العائلي، وكذلك أعمال العنف التي ترتكبها السلطات، بما في ذلك قوات الأمن. وتلاحظ المقررة الخاصة التزام الحكومة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، بما في ذلك صياغة إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس، فضلاً عن إجراءات التشغيل الوطنية الموحدة المتعلقة بالعنف الجنساني في ولايات كاشين وراخين وشان. وسيكون من المهم أيضاً ضمان العمل في أقرب وقت ممكن على التوضيح الرسمي لعدم اشتراط تقديم تقرير الشرطة لحصول الناجيات من العنف الجنساني على الرعاية الصحية، وكذلك توسيع نطاق توفر الملاجئ. وتدرك المقررة الخاصة أن وزارة الإغاثة الاجتماعية وإعادة التوطين قد أنشأت خطوطاً هاتفية للناجيات من العنف الجنساني، وإن كانت تلاحظ محدودية طاقتها، حيث لا يتجاوز عدد موظفيها ٣٠ موظفاً على الصعيد الوطني، وتفيد التقارير بأن المكالمات لا تجد رداً عليها.

٥٤ - وترحب المقررة الخاصة بالمعلومات الواردة من الحكومة بشأن الأهداف الهامة لمشروع قانون منع العنف ضد المرأة الذي لم يُت فيه بعد، وتشدد على أهمية الإبقاء على الأحكام الرئيسية، بما في ذلك وضع تعاريف متوافقة مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك عنف العشير والهوية الجنسانية والاعتصاب، فضلاً عن الأحكام التي تغطي الاعتصاب الزوجي والعنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك ضمان نظر المحاكم المدنية في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي يرتكبها العسكريون. وسيكون من الضروري أيضاً ضمان أن يحل القانون الجديد محل أي قانون أو أحكام أخرى تتعارض معه. وهي تأمل في تقديم مشروع قانون يحافظ على هذه الأحكام الحيوية إلى البرلمان وإصداره على وجه السرعة.

٥٥ - وتلاحظ المقررة الخاصة برنامج التحويلات النقدية المشروطة للأمهات، الذي بدأ في حزيران/يونيه ٢٠١٧، والذي يمكن أن يوفر أموالاً مفيدة للأمهات. بيد أنها تشعر بقلق بالغ لأنه لا ييسر الوصول إليه إلا للنساء اللواتي يبلغ عمر طفلهن الأخير سنتين أو أكثر. فذلك يشكل فرضاً إلزامياً للمباعدة بين الولادات، وهو ما ينتهك الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، ويترتب عليه أثر تمييزي على المرأة في المناطق التي يصعب الوصول إليها وتقل فيها إمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة. وهي تدعو إلى توسيع نطاق البرنامج ليشمل جميع الأمهات بغض النظر عن سن آخر أطفالهن.

وتلاحظ أنه رغم زيادة ميزانية وزارة الرعاية الاجتماعية وإعادة التوطين والإغاثة، فإنها تظل لا تشكل سوى ٠,٢٥ في المائة فقط من الميزانية الإجمالية.

جيم - مكافحة التعصب الديني والتحرّض على الكراهية ومنعهما

٥٦ - شددت المقررة الخاصة على أهمية احترام حقوق الأقليات، فهو أمر محوري بالنسبة للمصالحة الوطنية. وهي تعرب عن قلقها إزاء استمرار ورود أنباء عن خطاب الكراهية والمشاعر السلبية ضد غير البوذيين، ولا سيما تلك التي تحرض على الكراهية والعنف وتؤدي إليهما. وفي حين وقعت أغلبية الحوادث في ولاية راخين ضد الأقليات المسلمة، وقعت حوادث أخرى شملت أقليات دينية مختلفة في أجزاء أخرى من البلد. ولا ينبغي النظر إلى الاعتراف بحقوق الأقليات الدينية وحماتها باعتباره معادلة صفرية يفوز فيها طرف بمقدار ما يخسر الطرف الآخر وتكون محصلتها على حساب أغلبية السكان، بل إنه يعود بالفائدة على الجميع.

٥٧ - وفي نيسان/أبريل في يانغون، أفادت الأنباء إغلاق مدرستين في بلدة تاكيتا بعد ضغوط من القوميين البوذيين المتطرفين. وأدى ذلك إلى اضطراب مئات من الأطفال إلى البحث عن أماكن بديلة للالتحاق بالمدارس، وعجز المصلين المسلمين عن أداء الصلاة هناك، بما في ذلك خلال شهر رمضان، على الرغم من أن ذلك كان ترتيباً منتظماً لعدة سنوات. وفي أواخر أيار/مايو، أفادت الأنباء أن السكان المسلمين أدوا صلاة خارج إحدى المدرستين، وألقي القبض على ثلاثة منهم كمنظمين حيث اعتبرت الصلاة "تهديدا للاستقرار وسيادة القانون". وتسبب استمرار إغلاق المدارس في إثارة المخاوف والدعر بين المجتمع المحلي المسلم الذي لم يُستشر بشأن القرار فيما يبدو.

٥٨ - وفي أيار/مايو، مُنع في يانغون مسجد يعود تاريخه إلى ٧٥ عاما ومدرسة في داغون الشرقية من مواصلة العمل بعد تقديم شكاوى إلى وزارة الشؤون الدينية. ولم تُبلغ المنظمات الدينية الإسلامية في ميانمار بمصدر الشكاوى، ولم تتلق ردا عندما ناشدت الوزارة إعطاءها مساحة لأداء شعائرها الدينية في بلدي تاكيتا وداغون الجنوبية. ووفقا لرسالة مفتوحة إلى مستشار الدولة من ٢٠ منظمة غير حكومية في آب/أغسطس، لم يُسمح ببناء أي مساجد جديدة في البلد منذ عام ١٩٦٢. وأيضا في أيار/مايو، في يانغون، قامت مجموعة من الغوغاء تضم أكثر من ١٠٠ شخص، قيل إنهم بقيادة قوميين بوذيين متطرفين، بمحاصرة بيت مسلم في بلدة مينغالار تونغ نيوت ليلا بزعم إقامة "بنغاليين" غير قانونيين هناك، مما أدى إلى دخول اثنين على الأقل من المسلمين إلى المستشفى. وأفيد أنه جرى بعد ذلك اتهام خمسة أشخاص بمحاولة ارتكاب جريمة بهدف زعزعة استقرار الدولة عن طريق نشر الكراهية والتحرّض.

٥٩ - وفي حزيران/يونيه، في ولاية كاشين، أفيد أنه جرى توجيه الاتهام لرجلين من بلدة هباكانت بموجب المادة ١٩ من قانون التجمعات السلمية والمسيرات السلمية لتنظيمهما احتفالا بالذكرى السنوية السادسة لتجدد النزاع. وأفادت الأنباء أن حوالي ٥٠٠ شخص شاركوا في الاحتفال بصورة سلمية في كنيسة كاشين المعمدانية في هباكانت، ولكن قيل لهم في المحكمة إنهم لم يلتزموا بالإجراءات الواجبة بالرغم من طلبهم إذنا بالاحتفال من السلطات المحلية. وفي حزيران/يونيه أيضا، اتهم ثلاثة رجال آخرين في ميتكينا بموجب نفس القانون لأدائهم الصلاة احتفالا بالذكرى السنوية. وأفادت الأنباء أن المصلين، الذين كانوا أيضا من المشردين داخليا ومن سافروا من أماكن أخرى للمشاركة في الصلاة، اعتبر أنهم كانوا يسرون، وبالتالي يشاركون في مسيرة دون إذن.

٦٠ - وفي أوائل تموز/يوليه، في ولاية راخين، أفادت التقارير أن سبعة رجال مسلمين هاجموا مجموعة من أفراد راخين على رصيف ميناء، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة ستة آخرين بجراح خطيرة. وانتشرت أنباء هذا الحادث على نطاق واسع، غير أنه لم تظهر بعد رواية موثوقة له. ولم تحصل المقررة الخاصة على كثير من الوضوح بشأن هذه القضية أثناء زيارتها.

٦١ - وفي أوائل تموز/يوليه أيضا في منطقة ساغينغ، أفادت الأنباء أن مسؤولين قرويين ورئيس دير بوذي قاموا بتنظيم مجموعة من القرويين من قرية تيتاو تراكت ليقوموا بإلقاء الحجارة على منزل أحد المصلين المسيحيين أثناء أداء قداس ديني. وكان المسؤولون ورئيس الدير قد هددوا قبل الحادث فيما يبدو أربعة قرويين اعتنقوا المسيحية كي يعودوا إلى البوذية أو يواجهوا النفى، ولكن المتحولين الأربعة رفضوا. واستمرت الهجمات لساعات، واستغرق الأمر من أفراد الشرطة الذين وصلوا إلى مكان الحادث بعض الوقت قبل أن يتمكنوا من احتواء الوضع. وأصيب أربعة أشخاص على الأقل، ولحقت أضرار بالمتعلكات. وليس من الواضح ما إذا كان قد تم اتخاذ أي إجراء ضد المسؤولين عن العنف والمشاركين فيه.

٦٢ - وفي أوائل آب/أغسطس، أفادت الأنباء أن رهبانا قوميين متطرفين ومؤيديهم أقاموا معسكرات في يانغون وماندالاي للاحتجاج على الحكومة لعدم حماية مصالح طوائف البامار والبوذيين بشكل كاف. واعتبرت السلطات هذه التجمعات غير قانونية، وأصدرت تعليمات للمشاركين بالتفرق ولغيرهم بعدم المشاركة فيها. وأفيد أنه تم اعتقال عدة متظاهرين لم يتفرقوا. وفي حين كانت هذه الاحتجاجات سلمية فما يبدو، فإنه يمكن القول بأنها كانت جزءا من الحركة والحملة الأكبر التي يدعو لها الرهبان القوميون المتطرفون والبوذيون المتشددون الذين يحرزون على التمييز والعداء ضد غير البوذيين.

٦٣ - وتظهر هذه الحوادث انتهاكات واضحة للحق في حرية الدين أو المعتقد. وإذا لم تتخذ الحكومة تدابير استباقية للتصدي لمثل هذه الحوادث، فإنها يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التعصب الديني. وينبغي وقف تسييس المعتقدات الدينية والقبولية السلبية لبعض الديانات والمعتقدات. فمسؤوليات الدولة في احترام وحماية الحقوق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والدين لا ينبغي أن تتعارض مع التزامها بحظر الدعوة إلى التحريض على التمييز أو العداء أو العنف.

٦٤ - وقد طرحت المقررة الخاصة من قبل توصيات بشأن العلاقة بين المسؤولية عن حظر هذه الدعاوات والامتنال لشروط تقييد حرية التعبير (A/70/412، الفقرة ٣٢؛ A/HRC/31/71، الفقرة ٣٢). وأشارت إلى خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف باعتبارها دليلا للقانون المتعلق بخطاب الكراهية الذي يقال إنه ما زال قيد الصياغة^(١٠)، وأوصت أيضا بوضع قانون أو سياسة شاملة لمناهضة التمييز لضمان تمتع الأقليات بحقوق الإنسان دون تمييز وعلى قدم المساواة تماما أمام القانون. وهي تذكر كذلك بضرورة احترام ودعم وضع الحماية غير المشروطة للأبعاد الداخلية لحرية الدين أو المعتقد وحرية الرأي. وذلك بالإضافة إلى توفير مساحة لمختلف الآراء الدينية أو السياسية المخالفة، والامتناع عن أي إكراه

(١٠) A/HRC/34/67، الفقرة ١١.

أو تدخل، فضلا عن توفير الحماية من الإكراه الذي تمارسه أطراف أخرى، على النحو الذي أكدته المقررة الخاصة المعنية بجرية الدين أو المعتقد^(١١).

دال - ولاية راخين

٦٥ - في وقت كتابة هذا التقرير، كان التقرير النهائي للجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين قد صدر لتوه، وأعقبته على الفور سلسلة نكراء من الهجمات ضد قوات الأمن، ولا سيما الشرطة في شمال راخين. وتكرر المقررة الخاصة ما جاء على لسان رئيس اللجنة الاستشارية والأمين العام للأمم المتحدة من أن السبيل الوحيد للمضي قدما في التصدي للتحديات التي تواجه ولاية راخين هو طريق السلام، وليس طريق العنف والعدوان. وتشير كذلك إلى أن "الحكومة قد رحبت بالتوصيات الرامية إلى إيجاد حلول هادفة وطويلة الأجل"، وأنها ستنفذها "إلى أقصى حد ممكن، وفي أقصر وقت ممكن، بما يتماشى مع الحالة على أرض الواقع".

٦٦ - وتلاحظ المقررة الخاصة التوصية القوية التي قدمتها اللجنة الاستشارية برفع القيود المفروضة على التنقل في ولاية راخين، التي لا تقتصر فحسب على عرقلة التقدم نحو الوثام بين الطوائف والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية، بل وتؤدي أيضا إلى انتهاك حقوق الجماعات المسلمة في الوصول إلى فرص التعليم والرعاية الصحية وسبل الرزق. وكان يجري تبرير هذه القيود كذلك بما يتردد عما تواجهه هذه المجتمعات من ازدياد التهديدات والترهيب من جانب عناصر متطرفة يقال إنها مسؤولة عن الهجمات التي وقعت ضد الدولة في راخين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ومؤخرا في آب/أغسطس ٢٠١٧. ويُزعم أيضا أن هذه العناصر مسؤولة عن استمرار أعمال العنف والهجمات ضد السلطات المحلية ومسؤولي المقاطعات وقادة القرى، وكذلك القرويين العاديين، سواء كانوا من المسلمين أو الراخين أو المرو.

٦٧ - وفي حين تقدّر المقررة الخاصة تماما ضرورة قيام السلطات باتخاذ إجراءات لضمان سلامة السكان واستقرار المنطقة، فإن استمرار الفصل بين المجتمعات المحلية وفرض الأوامر والسياسات والممارسات المحلية التمييزية بالقوة لم يسفرا إلا عن تفاقم الحالة في راخين، مما يزيد من العداء ويقلل من فرص التفاهم بين مختلف الطوائف. ومع صدور دراسة حديثة^(١٢) أظهرت انخفاضاً في عدد الشباب من المجتمع المسلم القادر على التحدث بلغة ميانمار أو الراخين في المخيمات في منطقة سيتوي، فإن الجهود الرامية إلى ضمان حصول الشباب على التعليم ستكون حاسمة بالنسبة للجهود المقبلة لتحقيق المصالحة.

٦٨ - كما أنه لا يمكن، ولا ينبغي، اتهام جميع السكان المسلمين في ولاية راخين، دون أدلة واضحة، بمشاركة تلك العناصر المتطرفة أو التواطؤ معها لمجرد ادعاء تلك العناصر أنهم يمثلون حقوق هؤلاء السكان ويتصرفون نيابة عنهم^(١٣). وفي الوقت نفسه، تشير المقررة الخاصة إلى أن من التقت بهم من أعضاء المجتمع المحلي في راخين كانوا قاطعين في تأكيدهم أن آراء المتشددين لا تمثلهم، بل وأوضحوا أن

(١١) A/HRC/31/18.

(١٢) المجلس الدائم لللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "تقرير عن حالة مخيم سيتوي" (حزيران/يونيه ٢٠١٧).

(١٣) انظر "موجز تقرير لجنة التحقيق في ماونغداو في ولاية راخين"، الفقرة ١٦. متاح في الموقع:

.www.londonmyanmarembassy.com/index.php?id=350

الحالة الراهنة تزداد سوءاً من جراء إذعان الحكومة لآراء ومطالب المتشددين بدلا من آراء ومطالب عامة أعضاء المجتمعات المتضررة. ولذلك، فإن دعوة بعض الجهات جميع المدنيين في ولاية راخين إلى حمل السلاح تمثل أمراً يدعو إلى الانزعاج بشكل خاص. كما أن اقتراح إنشاء مناطق "خالية من البنغاليين" ليس اقتراحاً ضاراً فحسب، بل يمكن اعتباره تحريضا على التمييز والعداء. وكما حذرت اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، فإن منطقة شمال راخين قد توفر أرضاً خصبة للتطرف إذا لم تُعالج شواغل حقوق الإنسان بشكل صحيح، وإذا ظل السكان مهمشين سياسياً واقتصادياً.

٦٩ - وخلال الزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة في تموز/يوليه، سعت إلى إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات المؤقتة للجنة الاستشارية، وأبلغت بأن الوزارات المعنية تجتمع مرة كل أسبوعين للعمل على تنفيذ تلك التوصيات. وقد طلبت بصفة خاصة مقابلة ممثلي تجمعات المشردين داخلها الثلاثة التي أوصت اللجنة الاستشارية بإغلاق مخيماتهم. وقد أشارت بالفعل إلى ما توصلت إليه من نتائج بشأن هذا الموضوع فضلاً عن ما يتصل به من شواغل، ولا سيما فيما يتعلق بالممارسات غير المستدامة لإعادة التوطين حتى الآن^(١٤). وقد تلقت ردوداً مختلطة من الحكومة، ومن أفراد طائفة الكامان من رامري، فيما إذا كان انتقلهم إلى يانغون طوعاً أو غير ذلك. أما أفراد طائفة الراخين المتضررين من كا نيين تاو، الذين التقت بهم المقررة الخاصة في موقعهم الجديد، فقد شكوا من عدم استشارتهم في عملية إعادة التوطين عموماً، ومن انخفاض المنطقة التي أعيد توطينهم فيها وتعرضها للفيضانات أثناء هطول الأمطار الغزيرة.

٧٠ - وتشير المقررة الخاصة كذلك إلى أنها لم تتمكن من زيارة مخيم كيين بي يبين الذي يسكنه النازحون من الروهينغيا، ثم علمت فيما بعد بمحاولة الحكومة تحويل هذا المخيم إلى قرية. وقد أعربت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عن قلقها من أن بناء منازل فردية قد يحسن الظروف المعيشية للنازحين داخلها، ولكنه سيسهم أيضاً في ترسيخ العزل بدرجة أكبر. وقد رفضت المجتمعات المتضررة باستمرار الانتقال إلى منازل فردية، خشية أن يُفسر ذلك على أنه تحلٍ عن حقهم في العودة إلى ديارهم. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بناء الملاجئ دون النظر في الاحتياجات من زاوية الهياكل الأساسية والصحة العامة، وسد طرق التفريغ والوصول إلى المراحيض. ومن الشواغل الرئيسية بصفة خاصة أن هذا النهج قد يصبح سابقة لإغلاق المخيمات مستقبلاً.

٧١ - وتدرك المقررة الخاصة أن عملية التحقق من الجنسية قد أصبحت الآن أكثر صعوبة بسبب التهديدات التي تشكلها الجماعات المتطرفة ضد طائفتي الروهينغيا والمسلمين لردعهم عن المشاركة، وإلا سيعتبرون خونة، بما في ذلك التهديدات الموجهة للمسؤولين الإداريين القرويين الذين كانوا يساعدون العملية من قبل. ويواجه المسؤولون الذين يحاولون إدارة عملية التحقق تحديات من جانب المتشددين لعرقلة إكمالها إذا كان ذلك يعني الاعتراف بالمؤهلين لأن يُعتبروا مواطنين. وتؤيد المقررة الخاصة التوصية المؤقتة ذات الصلة التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها الختامي، ألا وهي أنه ينبغي أن تضع الحكومة على الفور استراتيجيات وجدولاً زمنياً واضحاً لعملية التحقق من المواطنة، مع ضرورة مناقشتها مع أفراد جماعات الراخين والمسلمين. كما تعيد تأكيد ضرورة إصلاح قانون المواطنة التمييزي لعام ١٩٨٢ الذي تستند إليه العملية حالياً، وهي أيضاً توصية من توصيات اللجنة الاستشارية.

(١٤) انظر البيان الصادر عن المقررة الخاصة في نهاية البعثة.

٧٢ - وأبلغت المقررة الخاصة أن الحكومة ذكرت أن أطفال المواطنين وذريتهم ليسوا بحاجة إلى المرور بعملية التحقق. غير أن وزارة العمل والهجرة والسكان أبلغتها بأن مسلمي الكامان - وهم مجموعة إثنية معترف بها، على سبيل المثال - يجب عليهم المرور بعملية التحقق. وتذكر أيضا بأن مسلمي الكامان الذين التقت بهم في مخيم كيوك تالون في كيواكفيو كانوا محصورين في المخيم، وتلاحظ أنه من أصل ١٨٥ طلبا للتحقق على الجنسية في هذه الجماعة، لم تُعالج سوى ثلاثة طلبات بنجاح، بينما ظلت بقية الطلبات معلقة لفترة طويلة. كما كان يتعين عليهم فيما يبدو سداد رسوم للعملية، رغم أن وزارة العمل تؤكد عدم وجود أي رسوم من هذا القبيل. وسيكون من الأهمية بمكان بالنسبة لمن مُنحوا الجنسية أن يكون بمقدورهم ممارسة الحقوق التي يحق لهم التمتع بها بالإضافة إلى قدرتهم على السفر إلى الخارج. ولا يمكن الاستمرار في التحجج بالأسباب الأمنية لتبرير حرمانهم من الحصول على فرص الغذاء والتعليم والرعاية الصحية وسبل الرزق. وترحب المقررة الخاصة بتسيير وزارة العمل القيام بمناسك الحج في المملكة العربية السعودية لما يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ مسلم من شمال ولاية راخين. غير أنها تلقت تقارير، مؤسفة إن كانت صحيحة، تفيد أن العديد من المسلمين قد مُنعوا فعليا من مغادرة ولاية راخين لأداء الحج رغم حصولهم على إذن رسمي.

٧٣ - ووفقا لما ذكرته الحكومة، استأنفت الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى جهودها الإنسانية في مناطق كانت خاضعة للقيود من قبل، بما في ذلك شمال ماونغداو في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ووصلت المعونات الإنسانية إلى ٩٥ في المائة من المتضررين. غير أن حالة الأمن الغذائي في شمال راخين لا تزال حادة، وهو ما يُعزى بدرجة كبيرة إلى القيود المفروضة على التنقل، فضلا عن العمليات الأمنية التي تغير السياق التشغيلي في المنطقة. وتفيد الأنباء أنه لا تتوفر للسكان إمكانية الوصول بالكامل إلى الغابات والأراضي الزراعية ومناطق صيد الأسماك بسبب وجود أفراد الأمن. ولا يُسمح للصيادين باستئناف أنشطة الصيد في جنوب ماونغداو ما لم يطلبوا الخضوع لعملية التحقق من الجنسية، التي كان يُقصد بها أن تكون عملية طوعية. ولا تزال إمكانية وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مشروطة، وأفادت أنباء أن الحكومة علقت إصدار تصاريح السفر لإحدى المنظمات بعد أن أصدرت تقييما تضمن انتقادات، كما أصدرت حكومة الولاية تعليقا مؤقتا لجمع البيانات وإجراء الدراسات الاستقصائية والتقييمات التي تجريها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

٧٤ - وأبلغت المقررة الخاصة أيضا بزيارة ثالثة نظمتها الحكومة في تموز/يوليه وشملت صحفيين مختارين، من بينهم مراسلون أجانب هذه المرة، لمناطق لا يمكن لوسائل الإعلام الوصول إليها، وبخاصة منذ الهجمات التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأفيد بأن الزيارة استغرقت خمسة أيام، وشملت خمس قرى على الأقل، حيث تحدث العديد من القرويين عن استمرار الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرضون لها، وكيف يشعرون بالغرق في حالة من الخوف والحصار بين الجانبين^(١٥).

٧٥ - وقد لاحظت المقررة الخاصة بالفعل في بيانها الصادر في نهاية زيارتها في تموز/يوليه أن كثيرا من الذين التقت بهم في سجن بوثيداونغ لم يتم إبلاغهم على النحو الواجب بالتهم الموجهة إليهم، وكان معظمهم دون تمثيل قانوني. وهي تعترف مع ذلك بأن السلطات قد بذلت، بعد زيارتها السابقة، جهودا للسماح لأسر المحتجزين بزيارتهم. وقد أثارت مع السلطات بشكل منفصل شواغلها فيما يتعلق بحالات

(١٥) نفس المرجع السابق.

الوفاة المبلغ عنها أثناء الاحتجاز، بما في ذلك وفيات أطفال، من بين المعتقلين أثناء العمليات الأمنية التي أعقبت هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وهي تشير على وجه الخصوص إلى أن الأطفال المحتجزين الذين التقت بهم لم يفهموا وضعهم تماما فيما يبدو، وما يترتب عليه بالنسبة لحريةهم وحقوقهم الأخرى إذا ثبتت إدانتهم بالتهم الموجهة إليهم. ولا ينبغي استخدام احتجاز الأطفال إلا كملاذ أخير على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل؛ وفي حالات احتجاز الأطفال، ينبغي الانتهاء من الإجراءات القانونية في أسرع وقت ممكن لتقليل فترات الاحتجاز إلى أدنى حد ممكن. ومع انقضاء ثلاثة أشهر على الأقل على تقارير احتجاز الأطفال في راخين بالفعل، ينبغي الإفراج فورا عن الأطفال المحتجزين وتسليمهم إلى أسرهم و/أو الأوصياء عليهم، وتقديم الدعم لهم. ولا ينبغي محاكمة الأطفال على تحركات "غير مشروعة"، وينبغي الإفراج فورا عن الأطفال الذين أُلقي القبض عليهم لهذه الأسباب.

٧٦ - وتلاحظ المقررة الخاصة أن لجنة التحقيق في ماونغداو التي شكلها الرئيس قد أصدرت علنا تقريرها الموجز في ٦ آب/أغسطس. ومن بين عدة أمور، جاء في التقرير أنه يجري التحقيق في العديد من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان أو التوصية بمواصلة التحقيق فيها. وأقرت لجنة التحقيق أيضا بأنه لم يكن بمقدورها التحقق من العديد من الانتهاكات أو الجرائم المزعومة، بما في ذلك التعذيب والاعتصاب والحرق المتعمد، وطلبت أن تعالج السلطات المختصة هذه المسائل على نحو سليم. وتتطلع المقررة الخاصة إلى تلقي التقرير الكامل للجنة ودراسته.

سادسا - الاستنتاجات

٧٧ - تعترف المقررة الخاصة بأن التنمية والأمن من الأولويات الملحة لميانمار حاليا. غير أنها تحث ميانمار أيضا على الاعتراف بحقوق الإنسان كأولوية على قدم المساواة، سواء لأن حقوق الإنسان هي الركيزة الرئيسية لضمان تحقيق التنمية والأمن بطريقة متوازنة وعادلة، وأيضا لأن الخطوات الرامية إلى ضمان حقوق شعب ميانمار هي في نفس الوقت خطوات لتحسين حياتهم اليومية.

٧٨ - وفي إطار السعي إلى تحقيق هذه الأولويات الثلاث، يمكن للأمم المتحدة وشركائها تقديم مساعدة حيوية، وهو ما تفعله. ولذلك فإن المقررة الخاصة تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد المشاعر المعادية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تتصاعد في بعض مناطق البلد، والتي يبدو أنها مستمرة دون الرد عليها. فلا بد وأن تتخذ الحكومة خطوات فعالة لوقف انتشار الشائعات أو القصص غير الصحيحة، والاعتراف علنا بالعمل الحيوي الذي تضطلع به هذه المنظمات. غير أنها تذكّر بأنه لكي يكون المجتمع ديمقراطيا حقا، يجب ضمان حرية التعبير، ويجب لأي خطوات تُتخذ أن تحترم هذا الحق. وفي هذا السياق، تشجع المقررة الخاصة الحكومة على أن توفر الحماية لحرية التعبير على وجه الاستعجال، وأن تزيل القيود المفروضة حاليا على هذا الحق، وأن تكفل في الوقت المناسب التصدي على نحو ملائم للتحريض على الكراهية والتعصب والعنف بما يتماشى مع المعايير والقواعد الدولية. ويتعين على ميانمار أيضا الاعتراف بالجهود التي لا غنى عنها التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان، وأن تكفل على وجه الاستعجال تمكينهم من العمل بحرية دون خوف من الانتقام أو التهديد أو الترهيب.

٧٩ - ويجب توفير الحماية الكاملة لجميع المدنيين في جميع مناطق البلد، وينبغي عدم ترك أي ادعاءات بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان دون تحقيق أو استبعادها، بغض النظر عن هوية الجناة المزعومين. والآن، ينبغي أكثر من أي وقت مضى أن تستعين ميانمار بمساعدة خبراء خارجيين لإجراء تقييم مستقل ونزيه وموضوعي لما حدث في ولاية راخين عقب الهجمات على مرافق شرطة حرس الحدود في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، والاشتباكات التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وعمليات القتل وغيرها من انتهاكات الحقوق خلال العمليات الأمنية ذات الصلة، وأن ينصب التركيز فقط على معرفة ما حدث بالضبط، حتى يمكن تجنب الحوادث مستقبلاً. وبالمثل، يجب على ميانمار أن تكفل التحقيق بصورة نزيهة ومستقلة في حالات عديدة ومستمرة من الانتهاكات الجسيمة المزعومة لحقوق الإنسان من جانب جميع أطراف النزاع في ولايتي شان وكاشين. كما أن من حق شعب ميانمار معرفة الحقيقة، أي كانت، وهو ما دعا مجلس حقوق الإنسان لإنشاء بعثة لتقصي الحقائق، وهو ما يجعل من مصلحة ميانمار القصوى أن تتعاون وتعاوننا كاملاً مع هذه البعثة. وتؤكد المقررة الخاصة من جديد أنها على استعداد للعمل مع ميانمار لضمان حقوق الجميع.

سابعاً - التوصيات

٨٠ - فيما يتعلق بسيادة القانون والحيز الديمقراطي، ينبغي أن تقوم الحكومة بما يلي:

- (أ) كفالة احترام الحق في المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة للجميع، بما في ذلك ضمان وصول السجناء إلى محاميهم في جميع مراحل العملية، وبما يشمل مرحلة الإجراءات التمهيدية للمحاكمة؛
- (ب) اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز استقلال القضاء والمحامين، بما في ذلك إصلاح قانون مجلس نقابة المحامين؛
- (ج) تعديل أو إلغاء التشريعات والأحكام القانونية التي تحد من الحريات الأساسية بطرق لا تتوافق مع المعايير الدولية، بما في ذلك تلك التي سبق تحديدها (انظر الوثيقة A/HRC/31/71، المرفق)، لمواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي مراعاة التصديق في وضع أي قيود على الحريات الأساسية ووفقاً للمعايير الدولية، وذلك لتجنب تطبيقها بشكل تعسفي؛
- (د) إلغاء الجزاءات الجنائية من قانون التجمعات السلمية والمسيرات السلمية، وتعديل أو إلغاء المادة ٥٠٥ (ب) من قانون العقوبات؛
- (هـ) مواصلة تعديل قانون الاتصالات لمواءمة جميع الأحكام تماماً مع المعايير الدولية، بما في ذلك بإلغاء المادة ٦٦ (د)؛
- (و) استعراض وتعديل قانون المواطنة لمواءمته مع المعايير الدولية. وعلى وجه الخصوص، إلغاء الأحكام التي تنص على منح الجنسية على أساس الأصل الإثني أو العرقي؛
- (ز) الشروع في عملية تشاور مع جميع أصحاب المصلحة، ربما عن طريق إنشاء لجنة تحضيرية تركز على استعراض الدستور وتعديله، لمواءمته مع المعايير الدولية؛

(ح) التوقف فورا عن الاعتقال التعسفي لمن يمارسون حقوقهم الأساسية ومحاکمتهم، وإطلاق سراح جميع المعتقلين بسبب ممارستهم لحقوقهم؛

(ط) إجراء تحقيقات فورية وشاملة ومستقلة ونزيهة، وكفالة الانتصاف بانتظام لأي عنف أو تهديدات أو أعمال ترهيب أو مضايقات ضد أفراد وسائط الإعلام والمجتمع المدني؛

(ي) بدء عملية تشاور منهجية مناسبة لصياغة واستعراض تعديلات التشريعات القائمة أو مشاريع القوانين الجديدة لضمان الشفافية، والتحقق من الامتثال للمعايير الدولية، ومشاركة منظمات المجتمع المدني وأفراد الجمهور بشكل كاف، ربما من خلال قانون بشأن سن القوانين.

٨١ - وفيما يتعلق بالنزاع وعملية السلام، ينبغي لجميع أطراف النزاع القيام بما يلي:

(أ) التوقف فورا عن زرع الألغام أرضية جديدة؛

(ب) الالتزام بجميع الأحكام الواجبة التطبيق في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ التمييز والتناسب، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية السكان المدنيين باستمرار؛

(ج) الإفراج فورا عن جميع الأطفال (الذين يبلغون من العمر ١٨ سنة أو أقل) الموجودين في صفوفهم، والامتناع عن تجنيد الأطفال، واتخاذ خطوات لوضع تدابير ترمي إلى منع تجنيد القصر أو تعزيز تلك التدابير؛

٨٢ - وفيما يتعلق بالنزاع وعملية السلام، ينبغي أن تقوم الحكومة بما يلي:

(أ) المبادرة فورا بإجراء تحقيقات فورية وشاملة ومستقلة ونزيهة في ادعاءات ارتكاب انتهاكات في مناطق النزاع، ومحاکمة جميع مرتكبيها ومعاقبتهم؛

(ب) التأكيد على الفور من تمتع الأمم المتحدة وشركائها بإمكانية الوصول بصورة منتظمة ومستقلة ويمكن التنبؤ بها إلى كل من يحتاجون المساعدة الإنسانية أينما وجدوا، وتسريع وتبسيط إجراءات التماس أذون السفر ومنحها؛

(ج) اتخاذ خطوات محددة لوضع برنامج دعم شامل للضحايا والناجيات من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى العدالة والدعم الصحي والرعاية النفسية - الاجتماعية والدعم الاجتماعي - الاقتصادي، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان ملاحقة الجناة وإدانتهم؛

(د) التصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وتوسيع نطاق أنشطة إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة، ووضع العلامات، وإقامة الأسوار. وضمان القيام بأنشطة منهجية للتوعية بمخاطر الألغام؛

(هـ) جمع بيانات رسمية عن مشاركة المرأة في عملية السلام، واتخاذ خطوات لضمان زيادة مشاركتها، ولا سيما في الأدوار القيادية، بما في ذلك في مؤتمر السلام المقبل للاتحاد، مع تخصيص حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة، وإدماج المنظور الجنساني في مقترحات السياسات على نطاق القطاعات؛

(و) كفالة إشراك منظمات المجتمع المدني وإدماجها في عملية السلام.

٨٣ - وفيما يتعلق بالتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي أن تقوم الحكومة بما يلي:

(أ) كفالة حصول الجميع دون تمييز على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية الملائمة، ولا سيما في ولاية راخين؛

(ب) ضمان امتثال جميع المشاريع، بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخاصة، امتثالا تاما للقوانين القائمة وللمعايير الدولية. وضمان وصول المجتمعات المحلية باستمرار إلى المعلومات عن حالة جميع المشاريع الإنمائية، وإجراء مشاورات تشاركية شاملة ومجدية مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك أثناء وضع تقييمات الأثر البيئي وخطط إعادة التوطين؛

(ج) ضمان الصياغة الدقيقة لأي تغييرات في التشريعات والقواعد والأنظمة والاتفاقات القائمة أو الجديدة التي تنظم الصناعات الاستخراجية ومشاريع التنمية الرئيسية لضمان شمولها لمتطلبات الشفافية وحماية البيئة والحماية الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان؛

(د) كفالة استناد جميع مشاركات القطاع الخاص في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة إلى أساس مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، تمشيا مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ وتنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"؛

(هـ) كفالة التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتوفير الحماية من أي انتهاك لحقوق الإنسان داخل أراضي ميانمار من قبل أطراف ثالثة، بما في ذلك مؤسسات الأعمال التجارية، من خلال السياسات والقوانين الملائمة؛

(و) ضمان الإبقاء على تدابير الحماية المنصوص عليها في السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي، وصياغة مشروع قانون شامل للأراضي يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بعد إجراء مشاورات بشأنه؛

(ز) التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨٤ - وفيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل والأقليات الدينية:

(أ) كفالة حصول الجميع على التعليم، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة والأطفال العائدون والأطفال من جميع الطوائف في ولاية راخين، دون تمييز؛

(ب) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛

(ج) اعتبار جميع ارتباطات الأطفال بالجماعات المسلحة ارتباطات قسرية، وليست طوعية، وإطلاق سراح جميع الأطفال المحتجزين بتهمة التجسس أو غيرها من التهم المماثلة؛

(د) سن قوانين لمنع العنف ضد المرأة وبشأن حقوق الأطفال لتمثل لالتزامات ميانمار الدولية؛

(هـ) رفع سن التعليم الإلزامي (الذي يبلغ حاليا ١٠ سنوات) تدريجيا ليتوافق مع الحد الأدنى لسن العمل (١٤ سنة)؛

(و) إدانة حوادث التحريض إدانة علنية، والتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين في وضع سياسات شاملة لمكافحة التعصب والقوالب النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف والعنف ضد الأشخاص أو الأقليات على أساس الدين أو المعتقد وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦؛

(ز) ضمان موأمة جميع التشريعات ذات الصلة، بما في ذلك مشروع قانون خطاب الكراهية، مع خطة عمل الرباط، ومع شروط تقييد حرية التعبير بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتذكير بأن ميانمار قبلت من حيث المبدأ التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (انظر A/HRC/31/13/Add.1، الفقرة ٧)؛

(ح) ضمان تمكين جميع الأفراد من ممارسة حقوقهم في حرية الدين والمعتقد بصورة كاملة، بما في ذلك حقهم في إظهار دينهم أو معتقداتهم في المجالين العام والخاص؛

(ط) كفالة احترام حقوق الأقليات، بما في ذلك من خلال تدابير التثقيف والتنوعية التي تعالج الأسباب الجذرية للتمييز، وتشجيع الحوار بين الأديان والطوائف، فضلا عن بناء الثقة.

٨٥ - وفيما يتعلق بولاية راخين، ينبغي أن تقوم السلطات بما يلي:

(أ) تنفيذ توصيات التقريرين المؤقت والنهائي للجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين بشكل كامل؛

(ب) إجراء تحقيقات فورية وشاملة ومستقلة ونزيهة في جميع الانتهاكات المدعاة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومحاسبة الجناة؛

(ج) رفع حظر التجول والقيود المفروضة على حرية التنقل في ولاية راخين؛

(د) استعراض وتنقيح جميع الأوامر والتعليمات والسياسات والممارسات المحلية الأخرى التي تنطوي على تمييز في القانون وفي الممارسة؛

(هـ) السعي فورا إلى إيجاد حلول دائمة للأشخاص المشردين داخليا منذ عام ٢٠١٢، وكفالة تحديد جميع الحلول بالتشاور مع المجتمعات المتضررة، وأن تكون أي عمليات نقل طوعية تماما؛

(و) التمسك بحقوق المتهمين من خلال ضمان احترام جميع الضمانات القانونية الواجبة والوفاء بها، بما في ذلك عن طريق كفالة إدراكهم التام للتهمة الموجهة إليهم ولحقوقهم، وكذلك إبقاء أسرهم على علم باستمرار باعتقالهم أو احتجازهم ومكانهم؛

(ز) ضمان عدم احتجاز الأطفال إلا كملاذ أخير، وعند احتجازهم، ضمان الانتهاء من الإجراءات القانونية في أسرع وقت ممكن، وأن يكون احتجازهم لأقصر مدة ممكنة؛

(ح) اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي للتحديات الطويلة الأمد التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان، مع الحرص في الوقت نفسه على ضمان مشاركة المجتمعات المتضررة وتشجيع المصالحة وزيادة التكامل بين المجتمعات المحلية.

٨٦ - وتعيد المقررة الخاصة تأكيد توصيتها السابقة بأن تنظر الحكومة في أن تطلب من المنظمات الدولية ذات الصلة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من خلال إنشاء مكتب قطري مُخول كامل الصلاحيات، تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال أعمال حقوق الإنسان للجميع في ميانمار.

٨٧ - إلى المجتمع الدولي:

(أ) كفالة التمويل المستمر لتلبية الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك لبرامج الدعم المقدم إلى اللاجئين والمشردين داخليا لضمان عدم شعور الأفراد بالضغط عليهم للعودة قبل أن يشعروا بالارتياح لذلك؛

(ب) وضع حقوق الإنسان في صدارة جميع أنشطة التعاون الثنائي مع ميانمار والاستثمار فيها، والالتزام الاستباقي بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(ج) ضمان التزام جميع المستثمرين والشركات التجارية المحلية والدولية بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وغيرها من المعايير ذات الصلة في استثماراتهم وعملياتهم في ميانمار؛

(د) ضمان وفاء دول موطن الشركات العاملة في ميانمار بواجباتها لحماية حقوق الإنسان على نحو ما دعا إليه مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٤/٣١.

٨٨ - إلى الأمم المتحدة:

ينبغي للأمم المتحدة أن تتوصل إلى نهج أكثر شمولاً، وإن كان موجهاً ومنسقاً، لعمل الأمم المتحدة في ميانمار، يشمل بناء السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية، مع وضع مبادئ حقوق الإنسان في صميم هذه الجهود.